2021

تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة

(2017/2016 - 2008/2007)

محمد متولي محمد الخطيب

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل درجة تنافسية الاقتصاد المصري خلال الفترة (2008/2007 – 2017/2016) وذلك نظراً لأن تنافسية الدولة من أهم القضايا التي تواجه الدولة سواء أكانت دولة نامية أو متقدمة، وبالتالي تدور مشكلة البحث حول عدد من الأسئلة التي تتعلق بتحليل الوضع الاقتصادي لتنافسية الاقتصاد المصري، مع توضيح سبل تحسين القدرة التنافسية مع في المستقبل. وتم ذلك عن طريق توضيح مفهوم القدرة التنافسية وكيفية قياسها، مع عرض لبعض من أهم الأدبيات الاقتصادية التي تعرضت لموضوع الدراسة، ثم تحليل بيانات القدرة التنافسية في ضوء المؤشرات التي تم عرضها. وتوصلت الدراسة إلى أنه بشكل عام تدهورت قيم مؤشر التنافسية لمصر خلال سنوات الدراسة مما ترتب عليه تراجع ترتيب مصر بين الدول حسب مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب عديد من المشكلات في أداء كل من كفاءة سوق العمل وسوق السلع وتطور السوق المالية، وذلك بالرغم من قيام الدولة ببعض الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين ترتيب مصر.

Abstract

This research aims to analyze the degree of competitiveness of the Egyptian economy during the period (2007/08 - 2016/2017), given that the competitiveness of the state is one of the most important issues facing the country, whether it is a developing or developed country. Therefore, the research problem revolves around several questions related to the situation analysis. Economic competitiveness of the Egyptian economy, with an explanation of ways to improve competitiveness in the future. This was done by clarifying the concept of competitiveness and how to measure it, along with presenting some of the most important economic literature reviews that dealt with the subject of the study, and then analyzing the competitiveness data taking into consideration the indicators that have been presented. The study found that, in general, Egypt's competitiveness index values deteriorated during the study period, which resulted in a decline in Egypt's

ranking among countries according to the International Competitiveness Index issued by the World Economic Forum, due to many problems in the performance of the labor market efficiency, the commodity market, and the financial market development. This is despite the state's implementation of some reforms aimed at improving Egypt's ranking.

1- المقدمة

إن زيادة الناتج القومي الكلي عبر الزمن مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج تعد من أهم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع إليها كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء (الليسي وعجمية، 2003). تعد دراسة القدرة التنافسية للدولة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة من الدراسات الحديثة نسبياً، وقد ازداد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة نتيجة للتطور الكبير في قياس تنافسية الدولة وظهور عديد من المؤشرات التي يستطاع من خلالها الوقوف على مدى القدرة التنافسية للدولة بدقة كبيرة، وتعاني كثير من دول العالم من قصور في درجة القدرة التنافسية التي تتمتع بها، وبالتالي وجب على تلك الدول دراسة أسباب ذلك القصور، مع التركيز علي محددات قدرتها التنافسية، وعلاقة تلك القدرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية حتى تستطيع زيادتها عبر الزمن (منير، 2008).

2- مشكلة البحث

إن تنافسية الدولة تعد من أهم القضايا التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأنها تعد المقياس الأفضل للتقدم الاقتصادي والرفاهية والازدهار. ومن أهم العوامل التي تؤثر في مدى القدرة التنافسية للدولة هو النمو الاقتصادي، حيث أنه مع نمو اقتصادي سريع وفي الاتجاه الصحيح تستطيع الدولة أن تحسن قدرتها التنافسية. فضلاً عن ذلك فإن زيادة القدرة التنافسية للدولة تمكنها من تحقيق معدلات نمو اقتصادية كبيرة (حسن،2017)، وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للدولة هي علاقة تبادلية حيث يؤثر كل منهما في الآخر، وبالتالي تدور مشكلة البحث حول عدد من الأسئلة لعل من أهمها:

- ما الوضع الحالي لتنافسية الاقتصاد المصري؟
- كيف يمكن تحسين تنافسية الاقتصاد المصري؟

3- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تصديه لواحدة من أهم القضايا المعاصرة في الظروف الراهنة وهي مشكلة القدرة التنافسية للدولة وكيفية التحكم فيها، ومن ثم زيادتها، وتحليل الوضع الحالي لتنافسية الاقتصاد المصري الذي لا يخفى على القارئ تدهوره بشكل كبير خلال العقد الأخير، وانعكس ذلك التدهور في انخفاض وتدهور قدرة المنتجات المصرية على المنافسة المحلية فضلاً عن الصعوبة الشديدة في المنافسة في الأسواق الأجنبية، أي عدم قدرة المنتجات المصرية على غزو الأسواق الأجنبية أو تلبية احتياجات المستهلكين.

4- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحليل مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index لمصر خلال الفترة (2008/2007 – 2017/2016) مع تحليل مكوناته الفرعية حيث أنه يعتبر من المقاييس المركبة لقياس التنافسية، كما يعتبر من أهم وأحدث تلك المقاييس، مع عرض أهم نقاط القوة والضعف لوضع تنافسية الاقتصاد المصري طبقا لهذا المؤشر.

تنقسم الدراسة الحالية إلى أربعة أقسام: القسم الأول منهج الدراسة والتنافسية وطرق قياسها، ويتناول القسم الثاني الأدبيات والدراسات السابقة، أما القسم الثالث تحليل مؤشرات التنافسية الدولية، وأخيراً يتناول القسم الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.

5- منهج البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي حيث يتم استقراء بيانات تقرير التنافسية الدولية Global Competitiveness Report من خلال التقارير المختلفة للتنافسية التي ينشرها المنتدى الاقتصاد الدولي World Economic Forum ثم عن طريق استخدام المنهج الاستنباطي واستخدام أساليب التحليل اللفظي والبياني يتم تحليل تغير مكونات ذلك المؤشر عبر الزمن.

6- التنافسية وطرق قياسها

عند استقراء المفاهيم المختلفة الخاصة بالقدرة التنافسية يلاحظ أنه لا يوجد مفهوم محدد ودقيق لها، فمفهوم القدرة التنافسية مثله مثل أغلب المفاهيم الاقتصادية له عديد من الجوانب التي قد تلتقي وتتكامل أحياناً وقد تتعارض أحياناً أخرى، نتيجة لاختلاف وجهات النظر واختلاف طرق قياس

القدرة التنافسية، فمنهم من نظر إليها من منظور اداري، ومنهم من نظر إليها من منظور اقتصادي، ومنهم من نظر إليها من منظور كلي، ومنهم من نظر إليها من منظور جزئي (منير، 2008).

1-6 مفهوم التنافسية

يوجد جدل كبير حول تعريف القدرة التنافسية، ويستبان هذا الأمر من استعراض المفاهيم المختلفة فيما يلي:

أ. عرف (Peery) التنافسية الدولية على أنها: "الدرجة التي تستطيع بها أمة أو بلد في ظل سوق حرة عادلة أن تنتج السلع والخدمات التي تفي بشروط الأسواق الدولية وبنفس الوقت تحافظ عليها وتعمل على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها" (القضاة، 2001).

ب. عرف (الحجي) المقدرة التنافسية للدولة على أنها: "الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تميز بها نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقيق التفوق لنفسها والتميز عليهم (القضاة،2001).

ج. عرف (Ursula,2008) التنافسية بأنها: "الكيفية التي تستطيع بها الدولة أو المؤسسة أن تميز بها نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقق لنفسها التفوق على (Ursula, 2008)، ومن هذا التعريف يلاحظ أن القدرة التنافسية تتحقق نتيجة محصلة للعديد من العوامل المتداخلة والمتباينة، ويمكن التعرف على مدى تنافسية الدولة عن طريق التكاليف والاسعار النسبية بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي.

د. وقد عرف "بورتر"[1] القدرة التنافسية على أنها "قدرة الصناعات في دولة معينة على الابتكار والتطوير للوصول إلى أعلى مستوى من التقنية والانتاجية" (Ketels, 2006)، وبمعنى آخر فقد عرف بورتر التنافسية بأنها العمل على زيادة إنتاجية الدولة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة فيها وهذا يتوقف على قدرة منشآت الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية والعمل على رفع هذا المستوى مع مرور الوقت.

[1] يعد بورتر أول من عرض مفهوم القدرة التنافسية، وذلك في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ثم انهالت بعد ذلك الاطروحات والنظريات الخاصة بها وبمحدداتها وتم عرض تلك النظريات من وجهة نظر ادارية أو من وجهة نظر اقتصادية.

هـ. والمجلس الامريكي للسياسة التنافسية عرف القدرة التنافسية على أنها: "قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة أفضل في الأجل الطويل" (نوير، 2003).

و. تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**، القدرة التنافسية بأنها: "الدرجة التي تستطيع بها دولة ما في ظل أسواق حرة وعادلة انتاج السلع والخدمات التي تنجح في الأسواق الدولية" (راتول، 2015).

ز. وفقا للمجلس الأوربي ببرشلونة للتنافسية فإن التنافسية هي: القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وبالتالي فإن التنافسية تتعرض لجوانب اقتصادية وجوانب اجتماعية في نفس الوقت.

ح. وقد أورد تقرير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Report تعريفا للتنافسية بأنها: "قدرة الدولة على تحقيق النمو السريع في اجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد على مدى فترات زمنية طويلة" (Schwab، 2015).

ط. وقد عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى انتاجية الدولة" (Schwab, 2012).

ي. ويرى البعض أن القدرة التنافسية مرتبطة بشكل كبير بالمستوى المعيشي Standard of Living[2] حيث أن القدرة التنافسية هي: قدرة الاقتصاد على توفير مستوي معيشي مرتفع للمواطنين من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم الابتكار (سلطان، 2011)، وأكد هذا التعريف على أن الدول النامية تمتلك فرصاً أكبر لتحقيق نمو أعلى لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Capita GDP بشكل أكبر من الدول المتقدمة؛ حيث الوصول إلى الطاقة القصوى في استخدام موارد Resources Maximum Utilization.

ك. تعرف لورا تايزن التنافسية الدولية بأنها قدرة دولة على انتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعينة والعمل على الحفاظ واستمرارية هذه الارتفاع (رومان، 2014).

[2] وهو يشير إلى مستوى الثروة والراحة والرفاهية وجودة السلع المستهلكة فضلاً عن مدى توافرها لفئة معينة من الأفراد في دولة معينة.

ل. وفقا لمعهد التنمية الإدارية (IMD) فإن التنافسية: هي قدرة البلد على انشاء القيم المضافة Value Added وبالتالي رفع الثروة الوطنية عن طريق إدارة الموارد والعمليات، وربط العلاقات بين الموارد في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف (عبد السلام،2011).

م. ويعرف قراءة تقرير التنافسية العربية الصادر في عام 2012 التنافسية بأنها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة والمنافسة من قبل الاقتصادات الأجنبية"، وبالتالي فالتنافسية نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق وإنما تقارن تنافسيتها بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية. ويعتبر التقرير أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أسباب تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم من خلال تحقيق معدل نمو مطرد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل البيئة العالمية المعاصرة المتغيرة. (المعهد العربي للتخطيط، 2012)

ن. يعتبر من أشمل تعريفات القدرة التنافسية، تعريف المفوضية الأوروبية European Commission حيث عرفت القدرة التنافسية بأنها: قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة فرص التوظف، وتحسين الانتاجية بشكل مستدام، مع قدرة السلع والخدمات المنتجة على تلبية احتياجات المستهلكين في الأسواق المحلية والدولية (Janger,2011).

ومن استعراض التعريفات السابق ذكرها يستنتج أن التنافسية مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد يشير إلى منظومة متكاملة من الأبعاد والمتغيرات والتي ترتكز بشكل كبير على جهود الدولة لزيادة مستوى معيشة افرادها عن طريق توفير بيئة مواتية للاستثمار للقطاعات الإنتاجية المختلفة بهدف تقديم سلع وخدمات قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي من جهة، والأسواق الدولية من جهة أخرى، وكذلك تحقيق نمو سريع في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن.

وعليه تتنافس الدول فيما بينها على حصص مستدامة في الأسواق الدولية مثلها في ذلك مثل المؤسسات كما تتنافس من أجل الحصول على أكبر حصة من التدفقات المالية سواء أكان ذلك في شكل استثمارات أو قروض ومن ثم فمفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى بل يرتبط بأداء

الاقتصاد عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة فيه على المدى الطويل بشكل يجعل زيادة حصة الدول في السوق حالة مستمرة وليست ظرفية.

6-2 طرق قياس التنافسية

هناك العديد من مجموعات المؤشرات المختلفة لقياس القدرة التنافسية، فهناك مؤشرات للقدرة التنافسية على مستوى الشركة، ومؤشرات لقياس القدرة التنافسية على مستوى القطاع أو الصناعة، وهناك مؤشرات لقياس القدرة التنافسية على مستوى الدولة. وسوف نستعرض هنا لأهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للدولة.

وتعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوماً معقداً ومتعدد الجوانب كغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة مثل التنمية الاقتصادية والعولمة والتنمية البشرية وعديد من المفاهيم الأخرى، كذلك بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديدها تحديداً علمياً دقيقاً. ويعتبر مفهوم التنافسية على المستوى الجزئي أقل تشعباً وتعقيداً من التنافسية الدولية، ولأجل ذلك اهتم الكتاب والمنظمات والهيئات الدولية بإعطاء مفاهيم للتنافسية على المستوى الوطني ككل أكثر من اهتمامهم بتعريفها على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط الاقتصادي، ولقد تعددت اتجاهات قياس التنافسية ومنها (رومان، 2013):

أولاً: الاتجاه الكلي الضيق: (المؤشرات الفردية)

وهو الاتجاه الذي يدرس تنافسية الدولة بالاستناد إلى متغيرات اقتصادية قصيرة الأجل، كربطها بمجرد إمكانية البيع في الأسواق الخارجية، أو تحقيق فائض في الميزان التجاري، كما يسجل ضمن هذا الاتجاه كتابات اعتادت على ربط التنافسية بانخفاض تكلفة وحدة العمل في الدولة مقارنة بمنافسيها أو باتجاهات سعر الصرف (رومان، 2013):

- **التنافسية المستندة إلى حالة الميزان التجاري:** يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على القوة التنافسية للدولة. أما وجود العجز فيعني تدهور في تنافسية الدولة واستخدم ذلك الاتجاه لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الامريكية في الثمانينيات من القرن الماضي مقارنة باليابان، ولكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم ذلك وربط التنافسية البلد بوضع الميزان التجاري فقط، فمن الممكن بلوغ مستويات مرتفعة للتنافسية رغم

وجود عجز تجاري[3]، وقد يحدث العكس فيكون الميزان التجاري متوازنا في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات التنافسية.

- **التنافسية المستندة إلى مستوى المعيشة:** وفي محاولة مستمرة لإيجاد مؤشر واضح لتنافسية البلد ظهر مؤشر جديد يربط بين التنافسية ومدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة، حيث وضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي – مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي–. حيث ترتبط التنافسية العالمية بتوفر مجموعات من العناصر الاستراتيجية لدى الدولة، كما يجب على كل دولة أن تعرف وتقيس قدراتها التنافسية حتى تستطيع أن تتعامل مع منظومة الاعمال الدولية، وربط هذا التعريف التنافسية بمستويات المعيشة فقط، مع شرط تحقيق النمو الاقتصادي المصاحب لمعدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل لزيادة مستوى الدخل الفردي مع اهماله السياسات الاقتصادية للدولة وأسس هذا النمو أهو نمو ريعي أم نمو ابتكاري ومدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة.
- **التنافسية المستندة إلى سعر الصرف الحقيقي:** سعر الصرف الحقيقي قد يستخدم للتعبير عن مستوى تنافسية الدولة. وهو يعرف بالفرق النسبي بين أسعار السلع غير القابلة للتجارة، وأسعار السلع القابلة للتجارة، حيث أن الاختلالات في أسعار الصرف الحقيقية لها أهمية حاسمة في قياس القدرة التنافسية للدولة بشكل عام، ولكن يجب أن تكملها مجموعة أخرى من المعايير مثل: الأسعار النسبية الأخرى وظروف القطاع الخارجي وتكاليف الإنتاج ومعايير الجودة. واستخدام سعر الصرف الحقيقي كمؤشر للتنافسية له مجموعة من المزايا لعل من أهمها أنه يمكن تطبيقه على كل الدول وبالتالي يمكن استخدامه في المقارنة بين الدول وبعضها البعض، كما أنه يعطي صانعي القرار وجهة نظر أكثر شمولاً وأبعاد كثيرة عن القدرة التنافسية، كذلك يمكن ربط أسعار الصرف الحقيقية بالتغيرات في شروط التبادل التجاري terms of trade والتغيرات في التدفقات المالية والإنتاجية، ورأس المال، وأنماط الاستهلاك Patterns of consumption وكلها أمور تؤثر على سعر الصرف الحقيقي.

---

(3) فالولايات المتحدة تستورد سلعاً من الخارج ليس بسبب تدهور قدرتها التنافسية ولكن لأسباب أخرى لعل من أهمها زيادة مساحتها بشكل كبير مما يكون استيراد السلع من الدول الأخرى اقل تكلفة من نقلها داخل الدولة نفسها، فضلاً عن افتقارها لموارد محددة. (يونس ونجا، 2016).

ثانياً: الاتجاه الكلي الموسع (المؤشرات المركبة)

ويحاول هذا الاتجاه أن يقدم مؤشراً للتنافسية أكثر اتساعاً وشمولا بالارتكاز على المتغيرات الهيكلية ذات الأثر على الأداء الاقتصادي الكلي في المدي المتوسط والطويل، كأثر وانعكاسات التطور التكنولوجي على مستويات المعيشة ومستويات الإنتاجية في الاجل الطويل، مع الاخذ في الاعتبار أن التنافسية هي ذات طبيعة ديناميكية متغيرة. وظهرت العديد من المؤشرات المركبة التي تتكون من أكثر من متغير ويتم حسابهم بأوزان نسبية معينة في مؤشر واحد مركب يعبر عن التنافسية وفيما يلي عرض لأهم تلك المؤشرات.

أ- مؤشر القدرة التنافسية طبقا للمجلس الأمريكي للتنافسية:

حدد مجلس الأمريكي للتنافسية أربع مؤشرات تشكل مجتمعة مؤشراً مركباً للتنافسية وتلك المؤشرات هي:

- **الاستثمار Investment:** وهو يمثل قاعد هرم التنافسية باعتباره وحدة البناء الأساسية للأنشطة الاقتصادية حيث ترتكز التنافسية على الاستثمار في التكنولوجيا والمصانع والمعدات والبنية الأساسية بالإضافة للاستثمار في الموارد البشرية.
- **الإنتاجية Productivity:** باعتبارها تعكس الكفاءة وهي انتاج السلع والخدمات والتي تتحدد بالاستثمار في البنية الإنتاجية والجودة وأداء القوى العاملة والابتكار التكنولوجي وفاعلية استخدام عوامل الإنتاج
- **التجارة Trade:** وتربط التجارة والصادرات الإنتاجية الوطنية بالأسواق العالمية.
- **مستوى المعيشة Standard of living:** ويقع على قمة هرم التنافسية باعتباره الهدف الذي يسعى اليه اقتصاد السوق.

ب- المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية:

وقد قام المعهد العربي للتخطيط (2003) بإنشاء مؤشر للتنافسية العربية استناداً إلى أن مفهوم التنافسية هو مفهوم ديناميكي وليس ساكن، واستند هذا المؤشر إلى تعريف التنافسية بأنها "الأداء الحالي والكامن للاقتصاد العربي في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية". وقد قام (منير،2017) بالتمييز بين نوعين للتنافسية وهما التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، حيث أن التنافسية الجارية ترتكز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل

الأسواق ومناخ الاعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، أما التنافسية الكامنة فهي تعني بالقدرات البعيدة الأثر على التنافسية والتي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم، استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية. وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الغرض هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط. وقد قسم تقرير التنافسية العربية عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسيين: العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر مركب يقيس التنافسية الجارية والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر مركب يقيس التنافسية الكامنة.

ج- مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD:

تعد المؤشرات التي أعدتها مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD من أهم المؤشرات الدولية التي تقيم قدرة الدولة التنافسية، ويتم نشر تقاريرها في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية وتستخدم ما يقرب من 300 معيار لتصنيف حوالي 60 دولة تقريباً، وتختلف بعض المعايير المستخدمة وكذلك عدد الدول من سنة لأخرى، وتحتوي تلك التقارير على تقييم شامل للمستوى الحالي للقدرة التنافسية في الدول المعنية وتوفر أساسا واقعيا لتصميم السياسات الاقتصادية التي تهدف لتعزيز القدرة التنافسية فتلك السياسات تؤثر في مجموعة متنوعة من العوامل التي تهدف في النهاية لتحسين القدرة التنافسية الوطنية (آل خليفة،2010،).

ووفقاً لهذا المؤشر يتم ترتيب الدول تنازلياً من الأكثر قدرة على المنافسة إلى الأقل قدرة على المنافسة والتغير في تصنيف الدول من فترة لأخرى يعكس حقيقة أن هذه التقارير تركز بصفة خاصة على التعديلات قصيرة الأجل في ترتيب الدول. ويوجد مقر تلك المؤسسة في سويسرا. وينقسم المؤشر إلى أربع مؤشرات فرعية وهم الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الاعمال، والبنية التحتية، وكل هذه العوامل تشمل عوامل فرعية، ومن الجدير بالذكر أنه يصعب تجنب التشابك بين العوامل الفرعية وبعضها البعض وخصوصاً أن بعض العوامل هي كمية يمكن قياسها وبعض العوامل الأخرى نوعية يصعب قياسها، وتحصل الدولة على قيمة المؤشر على اعتبار أن العوامل الكمية لها الثلثين والعوامل النوعية لها الثلث

د- مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي:

ويقدم المنتدى الاقتصادي العالمي ثلاثة مؤشرات فرعية:(آل خليفة،2010) ويمكن عرضهم باختصار كما يلي:

- **مؤشر تنافسية النمو GCI:** وهذا المؤشر هدفه الرئيس هو تحليل إمكانيات اقتصادات العالم وقدراتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الأمد المتوسط والبعيد وهو يشير للمحددات المجمعة أو الاقتصادية الكلية مثل السياسات والمؤسسات والهياكل التي تؤثر على إمكانيات النمو في الدول في الاجل المتوسط والطويل. إن هذا المؤشر هو الذي يضع يده على محددات الإنتاجية.
- **مؤشر تنافسية الأعمال:** ويكشف هذا المؤشر عن محددات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي بما في ذلك المحددات الساكنة أو محددات المستوى
- **مؤشر التنافسية العالمية GCI:** وهو مؤشر جديد يدمج مؤشري تنافسية النمو وتنافسية الاعمال ويعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية وهي: **المبدأ الأول: تعقد مكونات الإنتاجية:** إذ تأسس على أثني عشر ركنا من أركان التنافسية. **المبدأ الثاني: التنمية تحدث على ثلاث مراحل** وهم مرحلة التنمية المدفوعة بالعوامل Factory Driven ومرحلة التنمية المدفوعة بالكفاءة Efficiency Driven ومرحلة التنمية المدفوعة بالإبداع Innovation Driven ويتم حساب مؤشر التنافسية العالمية كمؤشر مركب لثلاثة مؤشرات وهما: مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر عوامل الابداع والابتكار. أما **المبدأ الثالث فهو ضرورة وجود فترة انتقالية.** وتؤثر العوامل التالية على مؤشر التنافسية العالمية (سلطان، 2011):
  - **أداء المؤسسات العامة والخاصة:** حيث أن البنية المؤسسية تعد قالباً أساسياً تتمحور من خلالها العملية التنموية بمراحلها المتعددة حيث أن مفهوم الحوكمة والإدارة الناجحة لا ينطبق على القطاع العام فحسب ولكن له دور بالغ الأهمية في القطاع الخاص أيضاً.
  - **البنية التحتية:** وهي البنية التحتية المتوفرة والتي تخلق روابط تفاعلية ما بين مختلف المناطق التنموية المحلية من ناحية، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد من ناحية أخري.
  - **مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:** ودوره في دفع عجلة التنمية وخلق نمو مستدام ويرصد المؤشرات والعوامل المندرجة ضمن مؤشر تنافسية النمو ويأتي في إطار مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى العالمي.
  - **الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري:** وهو استثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية، ويتم الاخذ بعين الاعتبار عوامل عدة كتوقعات الحياة عند الولادة

ومعدل وفيات الأطفال عند الولادة إلى جانب نسب الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي ونوعية هذا التعليم

- **الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري:** وهو كم ونوعية التعليم العالي والذي يسهم بدور كبير في رفع تنافسية اقتصاد الدولة، بحيث يصبح المجتمع قادراً على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم والبحث والتطوير المتخصص، وهذا إلى جانب رفع مستويات الإدارة وتنامي الاستثمار في مجالات التدريب وتطوير المهارات والقدرات ضمن القوى العاملة.
- **كفاءة السوق:** يتميز السوق بالكفاءة إذا ما أحسن تخصيص موارده بأفضل طريقة ممكنه، متاح، حيث ينقسم السوق إلى ثلاثة أنواع: سوق السلع والخدمات بحيث يتم انتاج السلع والخدمات بأكفأ الطرق، وسوق العمالة حيث يتم توزيع القوى العاملة إلى أفضل المواقع لها، والسوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية إلى أفضل نواحي الاستثمار المتاحة أمامها.
- **الاستعداد التكنولوجي:** إن مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر على الاستعداد أو الجاهزية التكنولوجية technological readiness التي تملكها الدولة ومدى القدرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة.
- **مدى تطور بيئة الاعمال:** أو مدى تطور سير الاعمال والاستراتيجيات التي لها دور فاعل في تحفيز القدرة على انتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات انتاج متقدمة نسبياً.
- **الابتكار:** وهو الوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة لابد للاقتصاد الوطني أن يعتمد على الابتكار بحيث يصبح أحد المحاور الرئيسية فيه ويبرز الابتكار ضمن منظومة شاملة ومترابطة ومتكاملة من البيئة الداعمة له بحيث تشمل المؤسسات الوطنية سواء العامة أو الخاصة ومراكز البحث والتطوير وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

هـ- مؤشر التنافسية الدولية:

يتكون مؤشر التنافسية الدولية GCI من اثنا عشر مؤشر فرعي Pillars مجمعين في ثلاث مجموعات رئيسة ويمكن توضيح المؤشرات الفرعية ومجمعاتها في الشكل البياني رقم (1)، وتلك المجموعات هي :(Schwab, 2016)

- المكون الأول: محفزات المتطلبات الاساسية
- المكون الثاني: محفزات الكفاءة
- المكون الثالث: عوامل التطور والابتكار

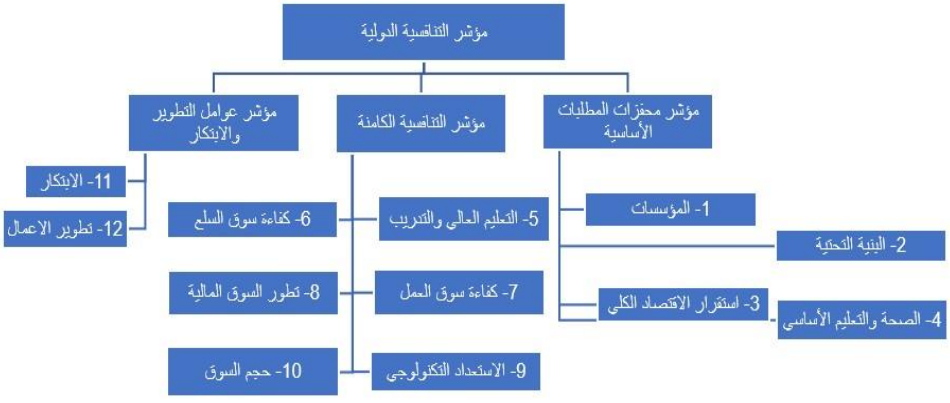

المصدر: The global competitiveness report. 2016-2017

شكل رقم (1) مكونات مؤشر التنافسية الدولية GCI

7- الأدبيات والدراسات السابقة

تعرضت عديد من الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية لموضوع تحليل القدرة التنافسية للدول بشكل عام لما لهذا الموضوع من الأهمية الكبيرة. ولعل من أهم هذه الدراسات ما يلي:

7-1 دراسة (Fagerberg and Srholec, 2007) والتي تعرضت إلى تحليل تنافسية الدول بشكل عام، حيث درست أسباب تباين أداء الدول وحللت أداء الدول التنافسي باستخدام أربعة معايير وهم: التكنولوجي، الحجم، الطلب الكلي، وأخيراً السعر، واستخدمت عينة مكونة من 90 دولة وتوصلت إلى أن أهم ثلاثة معايير هم الذين يحددون مستوى تنافسية الدولة على غير المعتقد أن السعر هو المحدد الأساسي للتنافسية، وأن التركيز عليهم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

2-7 دراسة الباحث (Philip et al., 2014) تناولت تحليل التنافسية الدولية والنمو الخاصة بالاقتصاد النيجيري. وتشير تلك الدراسة التطبيقية إلى العلاقة بين التنافسية الدولية للاقتصاد النيجيري والنمو الاقتصادي للاقتصاد النيجيري. وتم اجراء الدراسة اعتماداً على أداء التجارة الدولية وسعر الصرف الحقيقي الفعال كمؤشرات للتنافسية الدولية للاقتصاد النيجيري وتم استخدام نموذج VAR. ووجدت الدراسة أن نمو الناتج الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية بسعر الصرف الحقيقي، فزيادة سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج الحقيقي وزيادة القدرة التنافسية لها.

3-7 دراسة (Arslan, et al., 2012) تطرقت لتعريف وقياس التنافسية آخذاً في اعتباره تحليل مقارن لدولة تركيا بالمقارنة بإحدى عشر دولة متشابهة. قامت الدراسة بعرض أهم التعريفات والمقاييس المختلفة لها. وقامت الدراسة بمقارنة تركيا ببعض الدول التي تمر بظروف مشابهة لظروفها وتعتبر دول منافسة لها مثل البرازيل والصين وروسيا والهند وكذلك كوريا الجنوبية وماليزيا وأيضاً كولومبيا وإندونيسيا وفيتنام ومصر وجنوب أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة لتركيا فإنه لكي تقوم بزيادة التنافسية الدولية فإنه يجب عليها أن تقوم بتحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية مع تحقيق استقرار في سعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم ومعدلات النمو ومعدلات البطالة وخفض عجز الحساب الجاري.

4-7 دراسة (Ali, 1999) بتسليط الضوء على وضع تنافسية دول الشرق الأوسط في السوق العالمية في القرن الواحد والعشرين، وتنطلق الدراسة من الوضع القائم لدول الشرق الأوسط المليئة بالموارد الطبيعية والبشرية ولكنها رغم ذلك متخلفة عن ركب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، مما يؤثر بشكل كبير في مدى تنافسية اقتصادات تلك المنطقة. وأشارت الدراسة إلى أن دول المنطقة لديهم مقومات تؤهلهم لحدوث تكامل بينهم وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لهم جميعاً. ولكن يكون ذلك عن طريق اجراء عديد من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، فيجب على الدول أن تقوم بتغييرات هيكلية في الصناعات القائمة وفقا لقدرة كل صناعة على المنافسة في السوق العالمية بالإضافة إلى اجراء اصلاحات في الاسواق بحيث تزيد درجة المنافسة ويتم القضاء على الاحتكار والممارسات الاحتكارية، بالإضافة لتطوير سوق المال وزيادة درجة التكامل الاقتصادي.

5-7 دراسة (Abdmoulah, et al., 2010) تقييم القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الدولية باستخدام مؤشرات التجارة. فتقوم الدراسة بتقييم القدرة التنافسية لصادرات الدول العربية اعتماداً

على مجموعة من المؤشرات الكمية واستخدام بيانات التجارة الدولية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة وهي استحالة الحفاظ على تنافسية قطاع الصادرات العربية بسبب تخلف التصنيع، وبطء التحول الهيكلي، وزيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية، وانخفاض مستوى الاندماج في سلاسل الانتاج العالمية.

6-7 تناول (Brixiova, et al., 2013) دراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والتنافسية في مصر والمغرب وتونس، وترى هذه الدراسة أن التنافسية المحدودة لصادرات مصر والمغرب وتونس، أعاقت آمال زيادة الناتج والنمو والتوظف في تلك الدول، وتهدف تلك الدراسة إلى تقييم سعر الصرف الحقيقي التوازني واختلالاته خلال الثلاثة عقود الماضية. ووجدت أن سعر الصرف الحقيقي في مصر قد شابه عديد من الاختلالات في السنوات الأخيرة بالمقارنة بسعر الصرف الحقيقي في المغرب وتونس. ووجدت الدراسة أنه في الثلاثة دول فإن العوامل الهيكلية هي المفتاح الرئيس في زيادة الصادرات، وبالتالي، تقليل اختلالات سعر الصرف الحقيقي. وأكدت الدراسة أيضاً على أهمية تطوير وتنمية التجارة البينية بين دول المنطقة ودورها في زيادة تنافسية اقتصادات تلك الدول.

7-7 دراسة (نعيم، 2014) اهتمت بفهم وتحليل القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد، وتركز الدراسة على تقييم قدرة الاقتصاد المصري على الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، مع تحديد العوائق التي تمنع نمو الصادرات الصناعية، وتقوم بدراسة تجربة بعض الدول الناجحة في مجال تحسين مستوى التنافسية مثل كل من كوريا الجنوبية وماليزيا. وخلصت الدراسة الى أنه رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية، إلا أن تلك الجهود قد باءت بالفشل في رفع أداء الصادرات المصرية للمستوى المطلوب، بل الذي حدث هو العكس فقد ضعفت القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الدولية، بسبب ضعف المنافسة داخل السوق المحلي، وتفشي الاحتكار، والممارسات الاحتكارية، فضلاً عن غياب ركائز التنمية الصناعية.

بناء على العرض الموجز للدراسات السابقة، يتضح وجود بعض الجوانب التي تختلف فيها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لعل أهمها:

- تعتبر فترة الدراسة أكبر حيث أنه تم استخدام أكبر بيانات متاحة وهي من سنة 2008/2007 وحتى سنة 2017/2016، على عكس الدراسات السابقة التي استخدمت فترة دراسة أقل.
- تغطي الدراسة الحالية كل جوانب مؤشر التنافسية العالمية GCI مع تحليل تفصيلي لكل مؤشر فرعي من مؤشراته الفرعية.

8- تحليل بيانات مؤشر التنافسية الدولية GCI

يتكون مؤشر التنافسية الدولية Global Competitiveness Index (GCI) من ثلاث مجموعات فرعية من المتغيرات وهم: **مجموعة محفزات المتطلبات الأساسية Basic requirements:** هذه المجموعة تتكون من أربعة مؤشرات فرعية. ويرتبط تطور تلك المجموعة بتطوير الأداء المؤسسي سواء للدولة أو للشركات وتحسين البنية التحتية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين مؤشرات الصحة وزيادة كمية وجودة التعليم الأساسي.

- **مجموعة محفزات الكفاءة Efficiency enhancers:** هذه المجموعة تتكون من ستة مؤشرات فرعية، ولتطوير تلك المجموعة من المؤشرات يجب على الدولة الاهتمام بالتعليم العالي والتدريب اثناء العمل وكذلك تحسين كفاءة سوقي السلع والعمل، مع زيادة المنافسة في السوق المحلي بالإضافة لتحسين جودة ظروف الطلب مع تحقيق استقرار سوق المال.
- **عوامل التطور والابتكار Innovation and sophistication factor:** هذه المجموعة تتكون من مؤشرين، ولتحسين تلك المجموعة من المتغيرات يجب على الدولة وكذلك على المؤسسات العاملة بها تحسين الابتكار وتعزيز الانفاق على تطوير التكنولوجي المستخدم في الإنتاج مع تطوير المنتجات نفسها، وتطوير قدرات مؤسسات الأعمال.

ومن الجدير بالذكر أن كل المتغيرات السابق الإشارة إليها ليست متغيرات مستقلة عن بعضها، حيث أن بينها شيء من الارتباط وتحسن أحد الدعائم يؤدي لأثر إيجابي على باقي الدعائم الأخرى والعكس صحيح، حيث أن وجود ضعف في أحد الدعائم سوف يؤدي إلى ضعف باقي العوامل وعلى الدولة الاهتمام بكل الدعائم لتحسين قدرتها التنافسية (Adebayo,2010).

8-1 مجموعة محفزات المتطلبات الاساسية Basic Requirements

إن الدول عندما تركز على تحسين تلك المجموعة من المؤشرات تزيد تنافسيتها عن طريق التركيز على مدى توفر العمالة غير المدربة وتوفر الموارد والهبات الطبيعية(Trifu,2016)، ويتكون هذا المؤشر من **أربعة** مؤشرات فرعية وهم:

أ. **مؤشر المؤسسات Institutions Indicator:** إن بيئة المؤسسة تتكون من القوانين والتشريعات والإطار التنفيذي الذي يستطيع من خلاله الشركات والحكومات والمؤسسات ذات الصلة العمل، ويلاحظ أن دور البيئة المؤسسية يعتبر من أهم العناصر المؤثرة في سياسات

الاستثمار وقراراته (Hibbert,2012). علماً بأن قيم المؤشر تتراوح بين حد أدنى (1) وحد أقصى (7)، ويمكن عرض بيانات مؤشر المؤسسات في الجدول رقم (1)، والشكل البياني رقم (2) ورقم (3).

جدول رقم (1) قيم معيار المؤسسات في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

السنة	مؤشر المؤسسات العامة		معيار المؤسسات الخاصة		معيار المؤسسات بالكامل[4]	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2007/2008	4.12	51	4.42	60	4.19	51
2008/2009	4.41	53	4.49	57	4.25	52
2009/2010	3.98	57	4.56	53	4.13	56
2010/2011	3.94	61	4.32	60	4.03	57
2011/2012	3.73	73	3.93	83	3.78	74
2012/2013	3.43	98	3.94	87	3.56	96
2013/2014	3.11	120	3.97	86	3.33	117
2014/2015	3.30	101	3.75	113	3.41	100
2015/2016	3.58	85	3.85	100	3.65	87
2016/2017	3.58	87	3.86	96	3.65	87

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

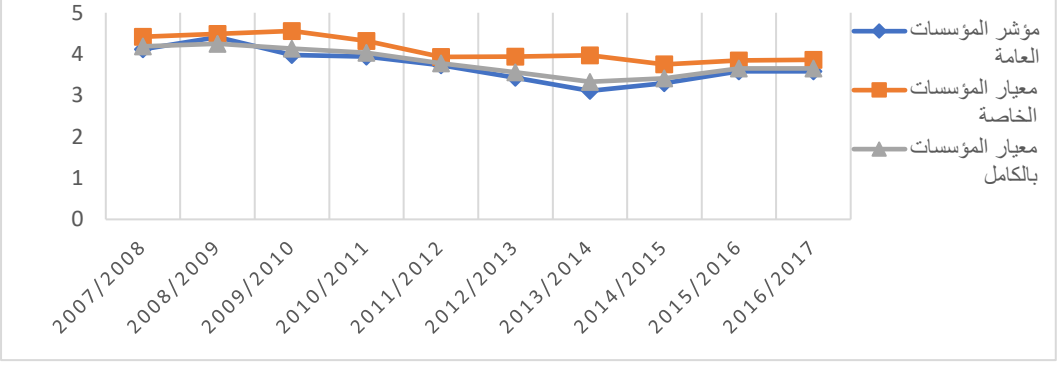

المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل بياني رقم (2) تطور قيم معيار المؤسسات في مصر خلال فترة الدراسة

[4] لمعرفة منهجية حساب معيار المؤسسات بالكامل يمكن الرجوع إلى تقرير التنافسية العالمية (Shwab,2014).

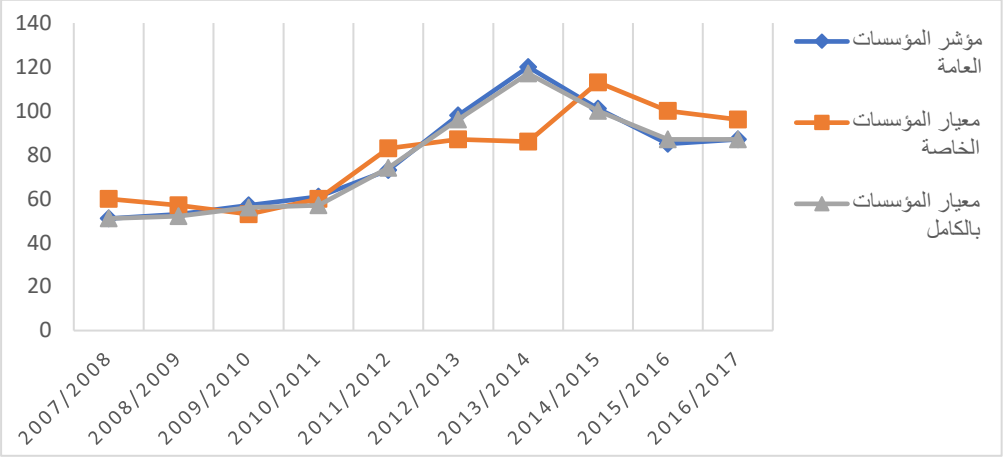

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل بياني رقم (3) تطور ترتيب مصر وفقاً لمعيار المؤسسات في مصر خلال فترة الدراسة

يلاحظ من الجدول رقم (1) والشكلين البيانين رقم (2) ورقم (3):

- تتحرك قيم مؤشر المؤسسات العامة هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر المؤسسات العامة فتره الدراسة وقيمته 4.12 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 3.58، بفارق 0.54 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.
- بلغ مؤشر المؤسسات العامة أعلي قيمه له عام 2008 حيث بلغت قيمته 4.41 بينما بلغ أقل قيمه له عام 2013 حيث بلغت قيمته 3.11.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر المؤسسات العامة صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 51 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 87 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع أداء المؤسسات الحكومية خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر المؤسسات العامة حيث حصلت على المرتبة 51 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 120 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

- تتحرك قيم مؤشر المؤسسات الخاصة هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر المؤسسات الخاصة فتره الدراسة وقيمته 4.42 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 3.86، بفارق 0.56 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.
- بلغ مؤشر المؤسسات الخاصة اعلي قيمه له عام 2009 حيث بلغت قيمته 4.56 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 3.75.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر المؤسسات الخاصة صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 60 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 96 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع أداء المؤسسات الخاصة خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر المؤسسات الخاصة حيث حصلت على المرتبة 53 بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 113 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- تتحرك قيم مؤشر المؤسسات هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر المؤسسات فتره الدراسة وقيمته 4.19 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 3.65، بفارق 0.54 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.
- بلغ مؤشر المؤسسات اعلي قيمه له عام 2008 حيث بلغت قيمته 4.25 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 3.33.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر المؤسسات صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 51 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 117 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع أداء المؤسسات خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر المؤسسات حيث حصلت على المرتبة 51 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 117 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة اسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

ب. مؤشر البنية التحتية Infrastructure Indicator: إن وجود بنية تحتية على درجة عالية من الكفاءة وتغطي كل احتياجات الدولة هو عنصر مهم جداً لضمان كفاية الاقتصاد القومي بصفة عامة، ولضمان نمو قطاعات اقتصادية محددة بصفة خاصة (Triantaphyllou,2014). ويمكن عرض بيانات مؤشر البنية التحتية في الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (4) ورقم (5).

جدول رقم (2) قيم مؤشر البنية التحتية في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

السنة	قيمة مؤشر بنية النقل التحتية		مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2007/2008	4.08	53	3.54	62
2008/2009	3.99	56	3.74	60
2009/2010	3.91	59	4.07	55
2010/2011	3.97	56	3.97	76
2011/2012	3.74	65	3.87	88
2012/2013	3.61	70	3.61	92
2013/2014	3.42	79	3.25	101
2014/2015	3.33	85	3.07	105
2015/2016	3.49	74	3.34	102
2016/2017	3.44	75	3.28	104

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

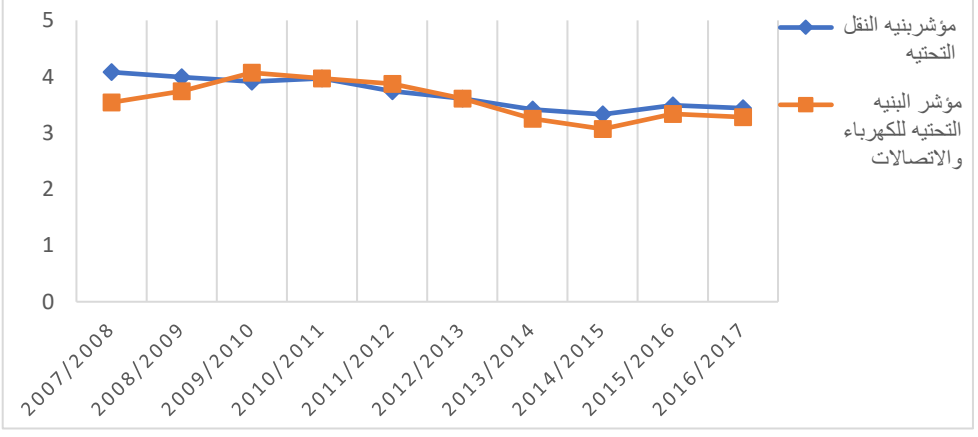

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (4) تطور قيم مؤشر البنية التحتية في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

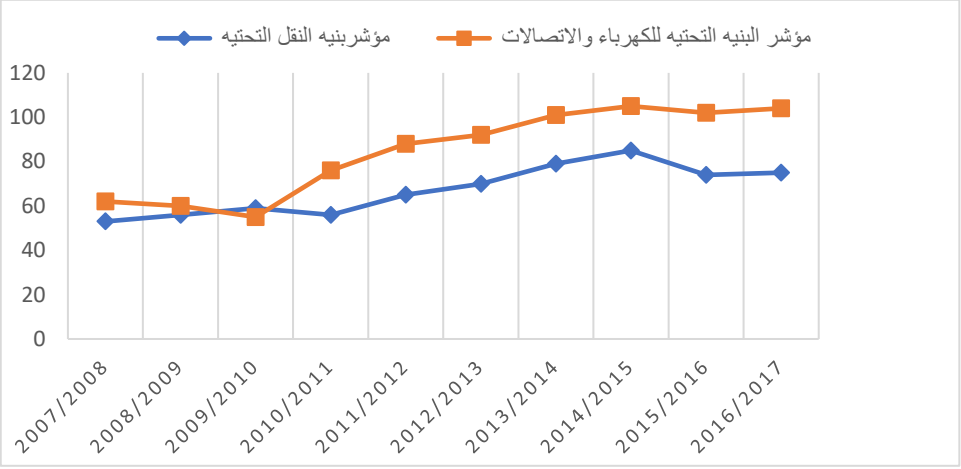

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (5) تطور ترتيب مصر وفقا لمؤشر البنية التحتية خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

يلاحظ من الجدول رقم (2) والشكلين البيانين رقم (4) ورقم (5):

- تتحرك قيم مؤشر بنيه النقل التحتية هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر بنيه النقل التحتية فتره الدراسة وقيمته 4.08 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 3.44، بفارق 0.64 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.
- بلغ مؤشر بنيه النقل التحتية اعلي قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته 4.08 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 3.33.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر بنيه النقل التحتية صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 53 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 75 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع بنيه النقل التحتية خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر بنيه النقل التحتية حيث حصلت على المرتبة 53 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 85 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- تتحرك قيم مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات فتره الدراسة وقيمته

3.54 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 3.28، بفارق 0.26 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.

- بلغ مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات اعلي قيمه له عام 2009 حيث بلغت قيمته 4.07 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 3.07.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 62 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 104 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع البنية التحتية للكهرباء والاتصالات خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر البنية التحتية للكهرباء والاتصالات حيث حصلت على المرتبة 55 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 105 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

ج. **مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Environment** : إن وجود اقتصاد كلي مستقر يعتبر عامل ضروري لمؤسسات الأعمال والأفراد على حد سواء، ولكن ذلك لا يعتبر شرطاً كافياً لزيادة الإنتاجية ونجد أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يمنع الدولة من زيادة قدرتها التنافسية. ويمكن عرض بيانات مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي في الجدول رقم (3) والشكل البياني رقم (6) ورقم (7).

جدول رقم (3) قيم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

السنة	اجمالي قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي	
	القيمة	الترتيب
2007/2008	3.74	124
2008/2009	3.56	125
2009/2010	3.46	120
2010/2011	3.35	129
2011/2012	3.74	132
2012/2013	3.12	138
2013/2014	3.15	140
2014/2015	2.96	141
2015/2016	2.77	137
2016/2017	2.68	134

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

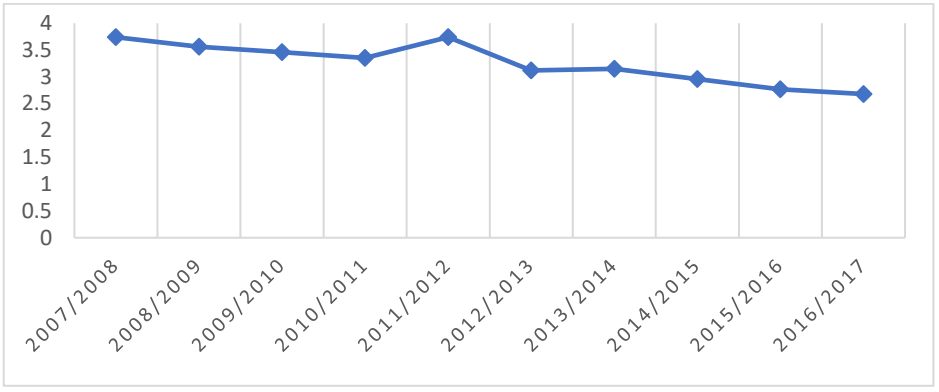

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (6) تطور قيم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

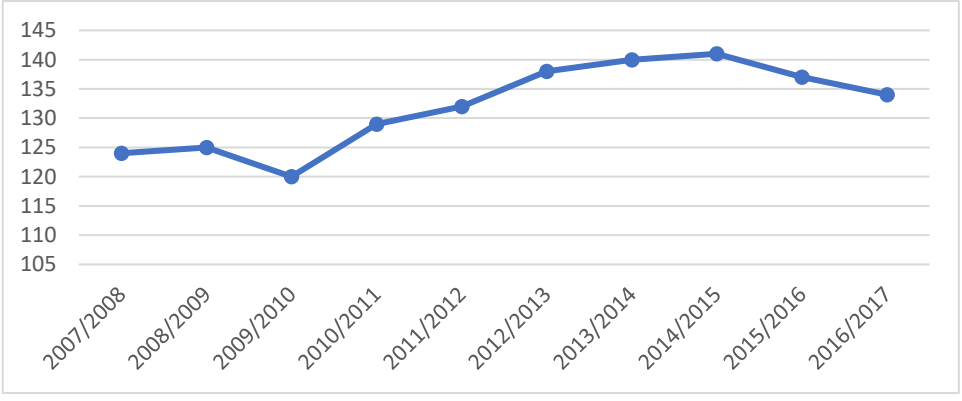

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (7) تطور ترتيب مصر وفقاً لمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكلين البيانين رقم (6) ورقم (7):

- تتحرك قيم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي هبوطاً وصعوداً حول خط اتجاه عام هابط خلال فتره سنوات الدراسة، حيث بدأ مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي فتره الدراسة وقيمته 3.74 بينما انهي فتره الدراسة وقد بلغت قيمه 2.68، بفارق 1.06 من بداية فتره الدراسة حتى نهايتها.
- بلغ مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي اعلي قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته 3.74 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2016 حيث بلغت قيمته 2.68.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر المؤسسات صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم 124 ما بين الدول بينما أنهت

الفترة وهي في المرتبة رقم 134 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع أداء بيئة الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة.

- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي حيث حصلت على المرتبة 120 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 141 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

د. **مؤشر الصحة والتعليم الاساسي Health and basic education:** إن تحسن مؤشرات الصحة بالنسبة للقوة العاملة يؤدي بالضرورة إلى زيادة التنافسية وزيادة إنتاجية الدولة، وفي نفس الوقت فإن كمية وجودة التعليم الأساسي[5] يؤدي لزيادة فاعلية القوة البشرية لكي تستطيع التعامل مع طرق الإنتاج المتطورة والأساليب الإنتاجية الجديدة. ويمكن عرض بيانات مؤشر الصحة والتعليم الاساسي في الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (7) ورقم (9).

جدول رقم (4) قيم مؤشر الصحة التعليم الاساسي في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

السنة	القيمة الإجمالية لمؤشر الصحة		اجمالي قيمة مؤشر التعليم الاساسي		اجمالي قيمة مؤشر الصحة والتعليم الاساسي	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2007/2008	6.37	77	4.09	94	5.23	83
2008/2009	6.29	86	4.09	97	5.19	88
2009/2010	6.25	88	4.15	86	5.20	84
2010/2011	6.43	81	4.40	108	5.42	91
2011/2012	6.43	81	4.29	113	5.36	96
2012/2013	6.47	74	4.23	115	5.35	94
2013/2014	6.48	78	4.16	115	5.32	100
2014/2015	6.40	87	4.33	106	5.37	97
2015/2016	6.37	86	4.30	105	5.34	96
2016/2017	6.34	87	4.56	102	5.45	89

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

(5) يعبر التعليم الأساسي عن كل مراحل التعليم قبل الجامعي بكل مستوياته التي يجب ان يحصل عليها العامل.

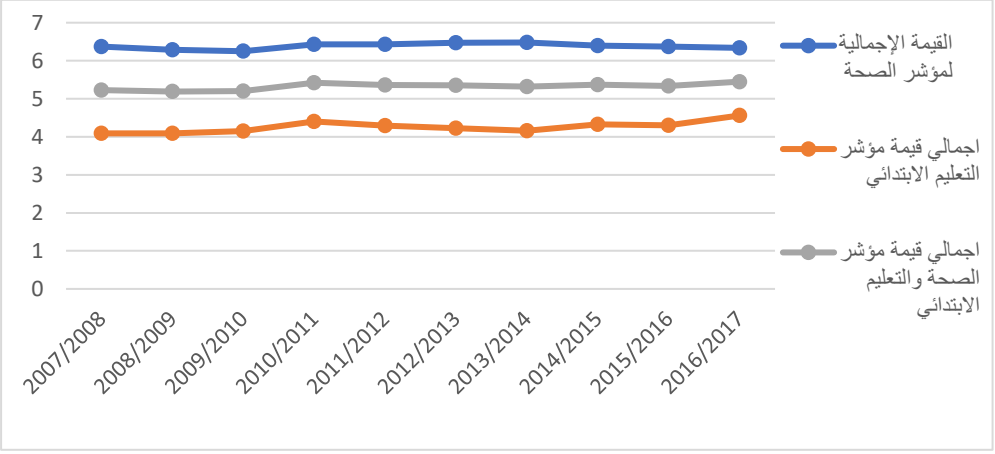

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (8) قيم مؤشر الصحة والتعليم الاساسي في مصر خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2017/2016

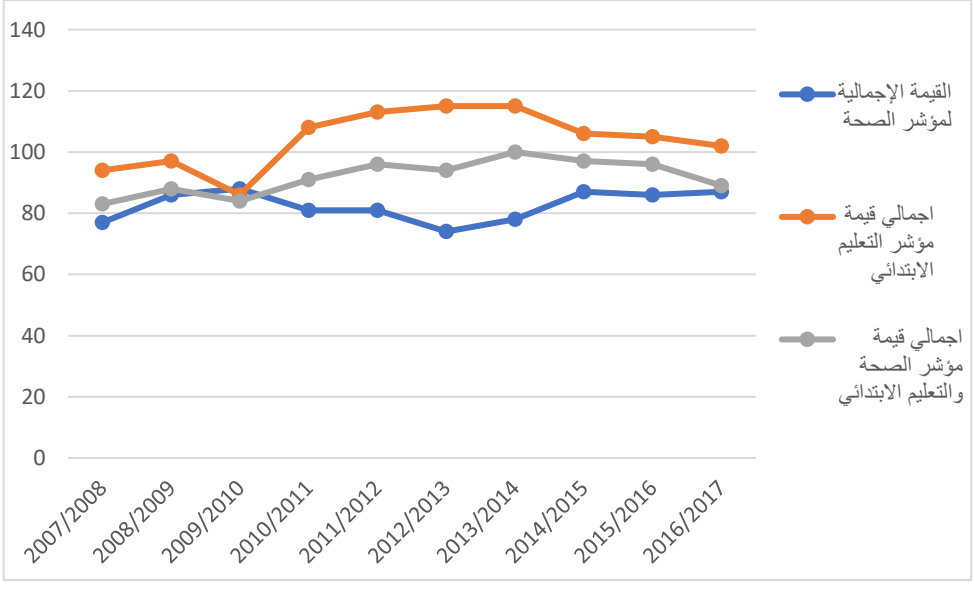

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (9) تطور ترتيب مصر وفقاً لمؤشر الصحة والتعليم الأساسي خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

يلاحظ من الجدول رقم (4) والشكلين البيانين رقم (8) ورقم (9):

- قيم مؤشر الصحة لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (6.38) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن قيم مؤشر الصحة يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر الصحة أعلي قيمه له عام 2013 حيث بلغت قيمته 6.48 بينما بلغ أقل قيمه له عام 2009 حيث بلغت قيمته 6.25.
- بلغت مصر عام 2012 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر الصحة حيث حصلت على المرتبة 74 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 88 عام 2009 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر التعليم الأساسي لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (4.26) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني ان مؤشر التعليم الأساسي يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر التعليم الأساسي أعلي قيمه له عام 2016 حيث بلغت قيمته 4.56 بينما بلغ اقل قيمه له عامي (2007 – 2008) حيث بلغت قيمته 4.09.
- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر التعليم الأساسي حيث حصلت على المرتبة 86 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 115 عام (2013-2012) حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر الصحة والتعليم الأساسي لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (5.32) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن مؤشر الصحة والتعليم الأساسي يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر الصحة والتعليم الأساسي أعلي قيمه له عام 2016 حيث بلغت قيمته 5.45 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2008 حيث بلغت قيمته 5.19.

- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر الصحة والتعليم الأساسي حيث حصلت على المرتبة 83 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 100 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

2-8 مؤشر محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers

وفقاً لتلك المجموعة من المؤشرات زيادة القدرة التنافسية لدولة تكون مدفوعة بتحسين التعليم العالي والتدريب مع وجود أسواق سلع أكثر كفاءة، بالإضافة إلى توفر سوق عمل يعمل بشكل جيد، مع تطوير السوق المالية، وإمكانية الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتاحة، مع وجود سوق محلي ودولي كبير (dusa,2014) . ويتناول هذا المؤشر 6 مؤشرات فرعية، يمكن عرضهم كما يلي:

أ. **التعليم العالي والتدريب Higher Education and Training**: إن تحسين جودة وكمية التعليم العالي هو شيء ضروري جداً للدول التي ترغب في تعزيز تنافسيتها الدولية، حيث أن التنافس الشديد بين الشركات على المستوى الدولي يتطلب وجود موظفين مؤهلين بشكل جيد وقادرين على التكيف في عالم نامي ومتغير (Triantaphyllou,2014)، يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية.

ب. **كفاءة سوق السلع Goods Market Efficiency**: إن وجود سوق تنافسية للسلع مع عدم وجود احتكارات أو منافسات احتكارية، يؤدي إلى المزيد من الإنتاجية، ولظهور منتجات يمكنها المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء (Triantaphyllou,2014). هو ينقسم إلى مجموعتين من المؤشرات وهما المنافسة وجودة ظروف الطلب.

ج. **كفاءة سوق العمل Labor Market Efficiency**: إن وجود سوق عمل كفء يعتبر من العوامل الأساسية لزيادة القدرة التنافسية لأي دولة، ووجود المرونة في سوق العمل يسمح بالتخصيص الأفضل للموارد البشرية في سوق العمل، مما يساهم في زيادة إنتاجية العمال، بالإضافة إلى أن توافر المرونة في سوق العمل يؤدي إلى المساهمة في نقل العمال نحو الصناعات الأكثر نمواً، مما يخفف الفروق بين الأجور بدون ظهور مشاكل اجتماعية (Triantaphyllou,2014)، ونقسم مؤشر كفاءة سوق العمل إلى مؤشرين وهما المرونة والاستخدام الفعال للموهبة.

د. **تطوير السوق المالية Financial Market Development:** إن وجود سوق مالية منظم بشكل جيد مما يسمح للمستثمرين للأصول المالية للمشروعات الاستثمارية هو عامل ضروري لزيادة القدرة التنافسية، مع ضرورة وجود إطار قانوني يحمي المستثمرين مع توافر الشفافية والافصاح عن المؤشرات المالية للمؤسسات الاقتصادية العامة في الدولة، فالأسواق المالية تلعب دوراً مهماً جداً في توفير التمويل طويل الأجل للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى التمويل قصير الأجل الذي يساعد البنوك والحكومات والشركات على تمويل احتياجاتها النقدية. وجود سوق مالية فعالة يساهم في تحسين تخصيص المدخرات المحلية والأجنبية لأفضل استخدام ممكن (Triantaphyllou, 2014)، وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين وهما: مؤشر كفاءة السوق المالي ومؤشر الجدارة والثقة.

– **مؤشر الاستعداد التكنولوجي**

إن هذا المعيار يركز على قدرة الاقتصاد على امتصاص واستيعاب التقنيات الحديثة والتي من شأنها زيادة إنتاجية الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة، ويركز هذا المعيار بشكل خاص على البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (khan,2009)، وهو يتكون من مؤشرين رئيسيين وهما مؤشر التكيف التكنولوجي Technological adoption ومؤشر استخدام تكنولوجيا الحاسب الالي ICT use.

– **مؤشر حجم السوق**

إن حجم الاقتصاد القومي يؤثر بشكل رئيس على الإنتاجية، حيث يساعد الشركات والمؤسسات على تحقيق وفورات الحجم عن طريق توفير قوة عاملة بكمية كافية، وفي نفس الوقت فإن الشركات التي تنتج في أسواق ذات حجم كبير يمكنها الاعتماد على الطلب المحلي القوي في تسويق منتجاتها (Triantaphyllou,2014)، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين وهما: مؤشر حجم السوق المحلي Domestic market size، مؤشر حجم السوق الأجنبي Foreign market size.

ويمكن عرض بيانات المؤشرات الست السابقة في الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (10) و(11)

جدول رقم (5) قيم مؤشرات محفزات الكفاءة في مصر خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

السنوات	التعليم العالي والتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		تطوير السوق المالية		مؤشر الاستعداد التكنولوجي		مؤشر حجم السوق	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2007/2008	3.68	80	4.03	76	3.21	130	3.50	113	2.84	87	4.52	31
2008/2009	3.56	91	4.00	87	3.26	134	3.68	106	3.04	84	4.67	27
2009/2010	3.62	88	3.99	87	3.46	126	4.01	84	3.35	82	4.81	26
2010/2011	3.59	97	3.94	90	3.43	133	4.00	82	3.32	87	4.80	26
2011/2012	3.44	107	3.75	118	3.19	141	3.78	92	3.31	95	4.77	27
2012/2013	3.32	109	3.76	125	3.06	142	3.67	102	3.43	91	4.77	29
2013/2014	3.08	118	3.88	119	3.00	146	3.41	119	3.21	100	4.82	29
2014/2015	3.27	111	3.95	118	3.08	140	3.19	125	3.21	95	4.78	29
2015/2016	3.25	111	3.95	115	3.15	137	3.23	119	3.19	98	5.07	24
2016/2017	3.27	112	3.95	112	3.15	135	3.39	111	3.26	99	5.03	25

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

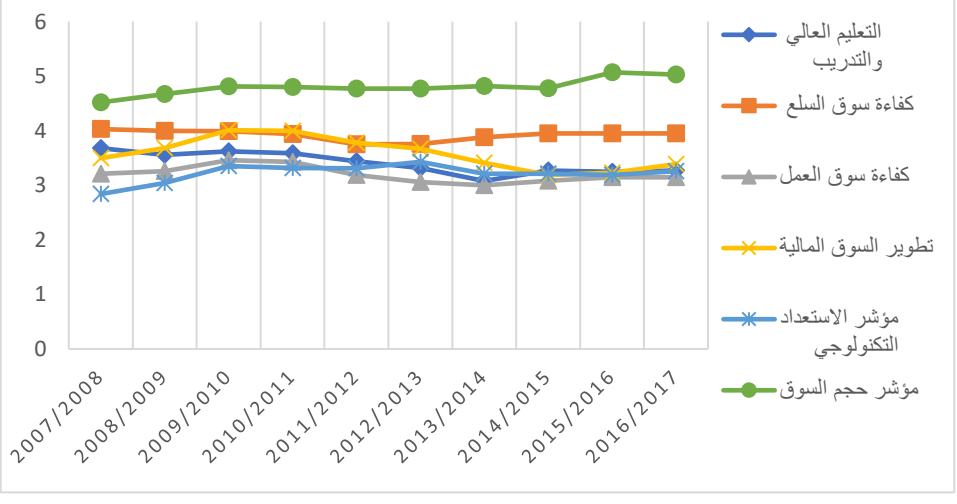

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (10) تطور قيم مؤشرات محفزات الكفاءة في مصر خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

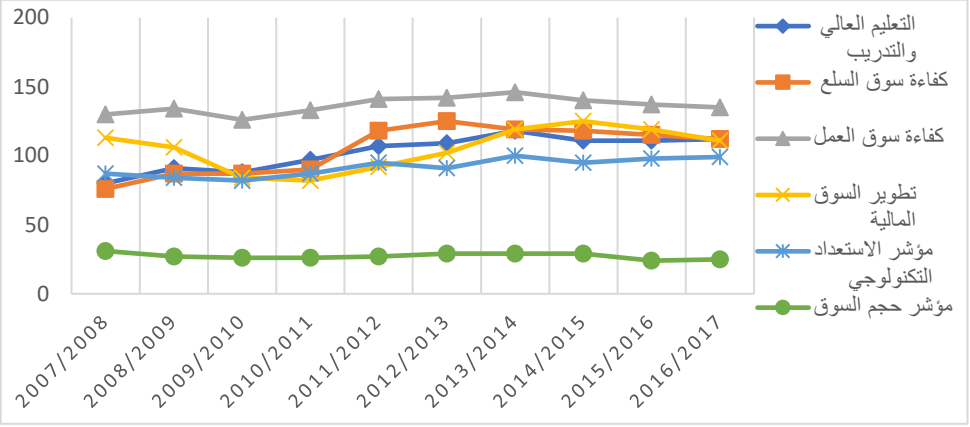

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (11) تطور ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات محفزات الكفاءة خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

يلاحظ من الجدول رقم (5) والشكلين البيانين رقم (10) ورقم (11):

- قيم مؤشر التعليم العالي والتدريب لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.40) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن مؤشر التعليم العالي والتدريب يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر التعليم العالي والتدريب اعلي قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته 3.68 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2013 حيث بلغت قيمته 3.08.
- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر التعليم العالي والتدريب حيث حصلت على المرتبة 80 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 118 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر كفاءه سوق السلع لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض اي ان القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.92) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني ان مؤشر كفاءه سوق السلع يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر كفاءة سوق السلع اعلي قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته4.03 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2011 حيث بلغت قيمته 3.75.

- بلغت مصر عام 2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر كفاءه سوق السلع حيث حصلت على المرتبة 76 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 125 عام 2012 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر كفاءه سوق العمل لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض اي ان القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.19) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني ان مؤشر كفاءه سوق العمل يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر كفاءة سوق العمل اعلي قيمه له عام 2009 حيث بلغت قيمته3.46 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2013 حيث بلغت قيمته 3.
- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر كفاءه سوق العمل حيث حصلت على المرتبة 126 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 146 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر تطوير السوق المالية لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.58) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن مؤشر تطوير السوق المالية يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر تطوير السوق المالية اعلي قيمه له عام 2009 حيث بلغت قيمته 4.01 بينما بلغ أقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 3.19.
- بلغت مصر عام 2010 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر تطوير السوق المالية حيث حصلت على المرتبة 82 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 125 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر الاستعداد التكنولوجي لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.21) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن مؤشر الاستعداد التكنولوجي يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.

- بلغ مؤشر الاستعداد التكنولوجي اعلي قيمه له عام 2012 حيث بلغت قيمته 3.43 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته 2.84.
- بلغت مصر عام 2009 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر الاستعداد التكنولوجي حيث حصلت على المرتبة 82 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 100 عام 2013 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر حجم السوق لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (4.80) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني ان مؤشر حجم السوق يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر حجم السوق أعلي قيمه له عام 2015 حيث بلغت قيمته5.07 بينما بلغ أقل قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته 4.52.
- بلغت مصر عام 2015 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر حجم السوق حيث حصلت على المرتبة 24 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 31 عام 2007 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

3-8 مجموعة عوامل الابتكار والتطور

تعكس مجموعة عوامل الابتكار والتطوير مدى قدرة الدولة على زيادة تطوير بيئة الاعمال بحيث يمكنها استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة مع إمكانية تطويرها عبر الزمن (Ivanova,2018)، ويتناول هذا المؤشر مؤشرين فرعيين ألا وهما مؤشر تطور بيئة الاعمال ومؤشر الابتكار والبحوث والتطوير:

- **مؤشر تطور بيئة الاعمال**

إن هذا المؤشر هو من المؤشرات المهمة جدا للدول التي حققت مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية، حيث ان تلك الدول بعد تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية تكون استنفذت كل طرق زيادة الإنتاجية وبالتالي فإنهم يحققون مزايا تنافسية عن طريق تكوين أشكال جديدة من التنظيم الإنتاجي وسلاسل القيمة ويتكون هذا المؤشر من عشرة مكونات رئيسية وهم (Dusek,2012):

- **مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير**

إن مؤشر الابتكار مهم جداً خصوصا للدول والشركات التي وصلت لتطبيق أفضل التقنيات المعروفة في العملية الإنتاجية، وعن طريق الابتكار والبحوث والتطوير يمكنهم زيادة قدرتهم الإنتاجية وتحقيق مزايا تنافسية (Triantaphyllou,2014)، ويشمل ذلك المؤشر على ثمانية مؤشرات فرعية. ويمكن عرض بيانات مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير ومؤشر تطور بيئة الاعمال في الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (12) و(13):

جدول رقم (6) تطور قيم مؤشرات عوامل التطوير والابتكار في مصر خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

السنة	مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير		مؤشر تطور بيئة الاعمال	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2008/2007	3.17	67	4.08	67
2009/2008	3.15	67	3.93	77
2010/2009	3.03	74	3.98	72
2011/2010	2.97	83	3.98	63
2012/2011	2.84	103	3.82	72
2014/2013	2.84	109	3.77	83
2015/2014	2.79	120	3.83	84
2016/2015	2.65	124	3.70	95
2015/2016	2.75	120	3.71	89
2016/2017	2.75	122	3.71	85

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

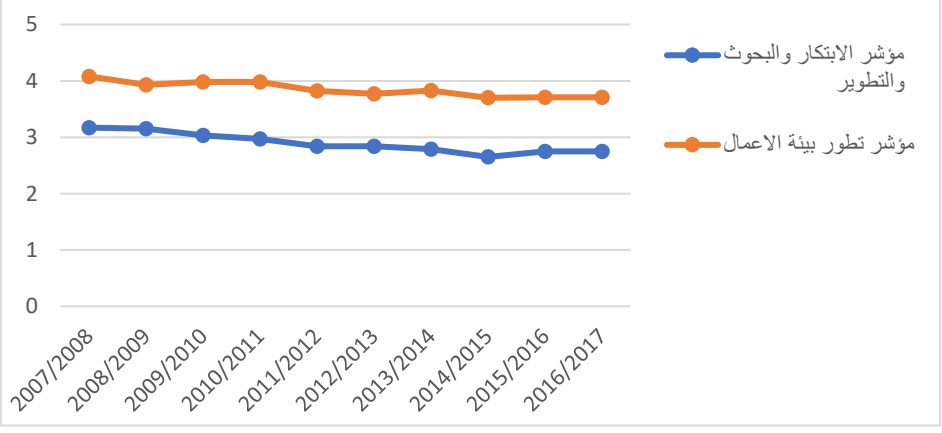

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (12) تطور قيم مؤشرات عوامل التطوير والابتكار في مصر خلال الفترة (2008/2007 – 2017/2016)

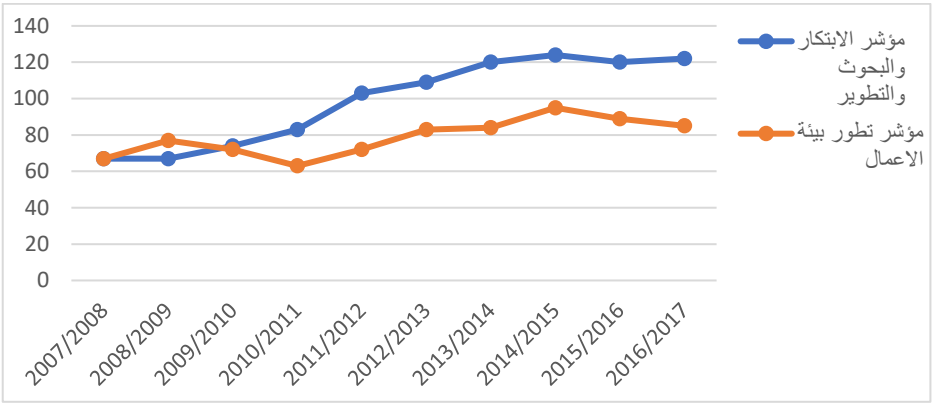

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات التنافسية الدولية.

شكل رقم (13) تطور ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات عوامل التطوير والابتكار في مصر خلال الفترة 2008/2007 إلى 2017/2016

يلاحظ من الجدول رقم (6) والشكلين البيانين رقم (12) و(13):

- قيم مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (2.89) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات الدراسة، مما يعني أن مؤشر حجم السوق يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.
- بلغ مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير اعلي قيمه له عام 2007 حيث بلغت قيمته3.17 بينما بلغ اقل قيمه له عام 2014 حيث بلغت قيمته 2.65.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب مؤشر الابتكار والبحوث والتطوير صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم67 ما بين الدول بينما أنهت الفترة وهي في المرتبة رقم 122 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع الابتكار والبحوث والتطوير خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام2007 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب الابتكار والبحوث والتطوير حيث حصلت على المرتبة 67 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 124 عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.
- قيم مؤشر تطور بيئة الاعمال لم يكن لها اتجاه عام نحو الارتفاع أو الانخفاض أي أن القيم تتحرك صعوداً وهبوطاً حول القيمة (3.85) باختلاف طفيف بين القيم خلال فتره سنوات

الدراسة، مما يعني أن مؤشر تطور بيئة الاعمال يتميز بالثبات والاستقرار خلال فتره سنوات الدراسة.

- بلغ مؤشر تطور بيئة الأعمال أعلي قيمه له عام2007 حيث بلغت قيمته 4.08 بينما بلغ اقل قيمه له عامي (2015 و2016) حيث بلغت قيمته 3.71.
- بينما يتحرك ترتيب مصر حسب تطور بيئة الاعمال صعوداً وهبوطاً حول خط اتجاه عام صاعد حيث نلاحظ أنها بدأت فتره الدراسة وهي تحتل المرتبة رقم67 ما بين الدول بينما انهت الفترة وهي في المرتبة رقم 85 مما يعني تراجع مصر في الترتيب بسبب تراجع تطور بيئة الاعمال خلال هذه الفترة.
- بلغت مصر عام 2010 أفضل ترتيب لها خلال فتره الدراسة حسب مؤشر تطور بيئة الاعمال حيث حصلت على المرتبة 63 ما بين الدول بينما حصلت مصر على المرتبة 95عام 2014 حيث تمثل هذه المرتبة أسوأ ترتيب حصلت عليه مصر خلال فتره سنوات الدراسة.

9- النتائج

- يلاحظ بشكل عام تدهور قيم المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية لمصر خلال فتره سنوات الدراسة مما يترتب عليه تراجع ترتيب مصر بين الدول في مؤشر التنافسية.
- يمكن ملاحظه تراجع ترتيب مصر حسب مؤشر أداء المؤسسات ويمكن ارجاع ذلك الي تراجع أداء كل من المؤسسات العامة والخاصة معا.
- تراجع ترتيب مصر حسب مؤشر البنية التحتية ويمكننا ارجاع ذلك للتدهور الحادث للبنية التحتية لمصر حيث يمكن ملاحظه ان البنية التحتية سواء بنية النقل التحتية أو البنية التحتية التكنولوجية لمصر تواجه العديد من المشكلات لعل من أهمها مشكلات التمويل.
- تراجع ترتيب مصر حسب مؤشر أداء بيئة الاقتصاد الكلي ويمكن ارجاع ذلك للتخبط الإداري في اتخذا القرارات فضلا عن اتخاذ قرارات اقتصادية غير مدروسة وعدم وجود رؤية واضحة لإدارة الاقتصاد القومي بالإضافة إلى الفساد الذي كانت تعاني منه مصر سابقا.
- تعاني مصر من مشاكل عديده ادت لتراجع ترتيبها في العديد من المؤشرات مثل كفاءه سوق العمل وكفاءه سوق السلع وتطوير السوق المالية ويمكن ارجاع ذلك للتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه مصر خلال تلك الفترة.

- يمكن ايضاً ملاحظه تراجع ترتيب مصر ومستواها فيما يخص الاستعداد التكنولوجي والتطوير والابتكار حيث تعاني مصر من العديد من المشكلات في مجال التكنولوجيا والتخطيط.
- تعاني مصر العديد من المشاكل بقطاع الصحة مما ادي الي تراجع ترتيبها بين الدول.
- نتيجة لما تواجهه مصر من تدهور عام بمستويات التعليم بها بصفه عامه فقد تراجع ترتيبها فيما يخص المؤشرات المتعلقة بنظام التعليم بمصر، ويمكن ارجاع ذلك إلى التدهور في كل من جودة التعليم وكمية التعليم سواء فيما يتعلق بالتعليم الأساسي أو التعليم الجامعي أو الفني.
- يمكن ملاحظه تدهور مصر بالعديد من المؤشرات ولكن هذا الوضع لا ينفي قيام الحكومات المتعاقبة ببعض الاصلاحات التي تتم بهدف تحسين ترتيب مصر ورفع مستواها والعمل على الارتقاء بها، ولكن لعدم وجود رؤية واضحة ولعدم التنسيق بين الوزارات وللعديد من العوامل من أهمها غياب التمويل، نجد أن تلك السياسات لا تحقق أهدافها بالكامل.

10- التوصيات

- **العمل على رفع أداء المؤسسات العامة والخاصة معا من خلال:**
  - العمل على تخفيف الاجراءات البيروقراطية التي تعيق أداء المؤسسات.
  - العمل على القضاء على الفساد الإداري والخلل المتراكم بهذه المؤسسات.
  - الاعتماد على الكفاءات الوطنية والعلمية للعمل على رفع كفاءه أداء المؤسسات.
  - اتاحه الفرصة للشباب الذي يتمتع بالكفاءة لتولي مناصب اداريه وتنفيذيه للاستفادة من قدرتهم على التجديد والابتكار.
- **العمل على رفع كفاءه البنية التحتية لمصر من خلال:**
  - تطوير شبكه الطرق والكباري بأحدث المواصفات العالمية.
  - العمل على انشاء وتحديث شبكه السكك الحديدية لما تعانيه مصر من خلل وتدهور بشبكه نقل السكك الحديدية.
- **العمل على اعاده هيكله بيئة الاقتصاد المصري:**
  - العمل على الحد من الفساد المتفشي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
  - اتاحه الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم هذه المشروعات واتاحه التمويل اللازم لها.

- التوسع بالمشروعات والصناعات ذات القيمة المضافة وتشجيع الصناعات المحلية.
- تخفيف الاجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار والعمل على الانفتاح على السوق العالمية.
- الاستفادة من تجارب العديد من الدول التي كانت لديها نفس المشكلات الاقتصادية الحالية بمصر.
- العمل على الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير، والعمل على التحول من اقتصاد مستهلك الي اقتصاد منتج.
- العمل على الحد من البطالة من خلال اتاحه فرص عمل جديده للشباب والعمل على التوسع في انشاء المشروعات واستصلاح الاراضي.
- العمل على جذب الاستثمار الاجنبي والوطني من خلال منح المستثمرين تسهيلات اقتصاديه.
- العمل على رفع كفاءه العمالة المصرية من خلال التدريب والتحفيز.
- العمل على رفع كفاءه المنتج المصري للقدرة على المنافسة بالسوق العالمية.

- **رفع كفاءه قطاع الصحة بمصر من خلال:**
  - تطوير وتحديث المستشفيات العامة بمصر من خلال ادخال معدات واجهزة حديثة.
  - رفع الثقافة الصحية بمصر من خلال الندوات بالأقاليم المختلفة.
  - وضع نظام تأميني شامل والعمل على تطبيقه للحد من تدهور الصحة العامة.
  - العمل على تدريب الطاقم الطبي والتمريضي المساعد له بصفة دورية لمتابعة التطورات التي تحدث بالمجال الطبي.
- **تطوير القطاع التعليمي بمصر:**
  - اعاده تنظيم المناهج العلمية وتطويرها بما يتماشى مع انظمه التعليم المتواجدة بالدول المتقدمة.
  - العمل على ارسال البعثات العلمية للخارج بصفة دورية بهدف الارتقاء بمستوي التعليم المصري.
  - تقديم دورات تدريبية وتأهيلية للمعلمين بصفة دورية لتطوير اسلوب التدريس بما يتماشى مع الأنظمة التعليمة بالدول المتقدمة.

- التوسع في ادخال التكنولوجيا بنظام التعليم المصري لمواكبة التطور العالمي.
- العمل على ايجاد توافق بين محتوي المناهج التعلمية واحتياجات سوق العمل المستقبلية.

11- قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- الليسي، محمد علي، عجمية، محمد عبد العزيز، (2003)، ***التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها – سياساتها***، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- القضاة، علي مصطفى عبد الله، (2001)، ***المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- حسن، جمال قاسم (2017)، ***قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية***، صندوق النقد العربي.190524
- راتول، محمد، (2015)، "دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمية"، ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا – العدد الثالث عشر***،
- رومان، أسماء، (2014)، ***دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشر التنافسية الدولية للفترة (2007-2013)***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- سلطان، صلاح عطية، (2011)، "تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي"، ***أعمال ملتقيات (التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية)***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – القاهرة.
- عبد السلام، فادية محمد أحمد، (2011)، "بعض مؤشرات القدرة التنافسية لقطاع الاعمال في مصر"، ***أعمال ملتقيات (التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية)***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – القاهرة.
- منير، نوري، (2008)، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا***، العدد الرابع 2008.
- نعيم، مرام حسين، (2014)، ***القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاساتها على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في مصر***، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

- نوير، طارق، (2003)، ***دور الحكومة الداعم للتنافسية***، المعهد العربي للتخطيط – الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdmoulah W., Laabas B, (2010), *Assessment of Arab export competitiveness in international markets using trade indicators*, Arab Planning Institute – Kuwait.
- Adebayo, Nathaniel Adeyemi, (2010), "Enhancing global competitiveness of the Nigerian economy: Implications for multilateral trade", *African Journal of Business Management Vol. 4(17)*.
- Ali A. (1999). "Middle East competitiveness in the twenty-first century's global market", *Global Competitiveness*, Part II Vol. 13, No. 1, pp. 102-108, Academy of Management Executive.
- Arslan N., Tathdil H., (2012), "Defining and measuring competitiveness: a comparative analysis of Turkey with 11 potential rivals", *International Journal of Basic and Applied Sciences*, 12 (2), pp. 31-43.
- Brixiova Z., Égert B., & Essid T. H. A. (2013), "The Real Exchange Rate and External Competitiveness in Egypt, Morocco and Tunisia", *IZA Discussion Paper*, 7822.
- Dusa, Selvia, (2014), *Models of competitiveness*, MPRA Paper No. 58103.
- Dusek, Miroslav, et all, (2011), "A Time of Opportunities: The Competitiveness Performance of the Arab World", *Arab World Competitiveness Report 2011-2012*, World Economic Forum, Geneva.
- Hibbert, Barrington el. All, (2012), *analysis of the global competitiveness report 2011-2012*, the Economic Planning & Research Division (EPRD).
- Ivanová, Eva, (2018), "The impact of innovation performance on the competitiveness of the vise grad 4 countries", *journal of competitiveness, Vol. 10, Issue 1*,

- Ketels Ch. H.M,(2013), "Michael Porter's competitiveness framework—recent learnings and new research priorities", *Journal of Industry, Competition and Trade*, Volume 6, Issue 2 , pp 115-136
- Khan, Muhammad Khan Muhammad, (2009), *Skills, Competitiveness and Productivity*, MPRA Paper No. 30180,
- Philip O., Henry O,(2014), "International Competitiveness and Growth of the Nigerian Economy: A Structural VAR-Based Perspective", *Research in Applied Economics*, Volume 6; doi:10.5296/rae.v6i4.4986.
- Schwab K. (2016), *The global competitiveness report 2016-2017.* Geneva: World Economic Forum.
- Schwab K., (2012), *The Global Competitiveness Report 2012–2013*, Geneva: World Economic Forum.
- Schwab K., (2014), *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, Geneva: World Economic Forum.
- Triantafyllou, Spyridon, (2014), *Evaluation of the Competitiveness and the Business Environment of Russian Federation: Challenges and Perspectives*, master thesis, University of Macedonia.
- Trifu, Adi Eleonor, (2016), "global competitiveness index representation of enterprise performances", *proceedings of the 10th international management conference*, Bucharest, Romania
- Urszula B., Wim H., Andrzej M., (2008), Regional competitiveness in Poland: Creating an index, *Jahrbuch für Regionalwissenschaft* ,Volume 28, Issue 2, pp. 133-143.